مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

بحر غزة ... خطر الاقتراب

Photo:Anne Paq

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال العام 2022

مقدمة 2

توطئة 4

انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة 5

إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر 6

اعتقال وتعذيب المدنيين في عرض البحر ... 8

الاستيلاء على المراكب وتخريب معدات الصيد 10

الخاتمة 11

مقدمة

يعتبر القطاع البحري في قطاع غزة أحد مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص قطاع الصيد، إذ يوفر فرص عمل للصيادين والعاملين في المهن المرتبطة الأخرى، مثل صناعة المراكب وصيانتها، وصيانة المعدات والشباك، وتجارة الأسماك وما يرتبط بها من عمليات نقل وغيرها. وبالتالي فهو يشارك في دعم الناتج القومي الإجمالي، كما يسهم في دعم سلة السكان الغذائية.

وقد تعرَّض هذا القطاع على مر السنوات إلى عمليات تدمير منظمة قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إذ تلاحق هذه القوات الصيادين في عرض البحر، وتطلق النار تجاههم، وتوقع القتلى والجرحى في صفوفهم، وتعتقلهم، وتدمّر وتصادر معداتهم، وتغلق البحر أمام النشاط البحري، وتحدد مساحات الصيد وتقلّصها، وتفرض حظراً كلّياً أو جزئياً على إدخال أنواع مختلفة من المعدات والمواد اللازمة لاستمرار عملية الصيد بشكل عام.

ووفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد وثَّق المركز استمرار وتيرة أشكال مختلفة من الانتهاكات الإسرائيلية تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة خلال العام 2022، بواقع (474) انتهاكاً، ما يؤكد النتائج التي توصَّلت إليها الدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن المركز، حول سعي قوات الاحتلال الإسرائيلية الحثيث من أجل تدمير قطاع الصيد في قطاع غزة.

وتتركز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في أنماط رئيسية، هي: أولاً، تقييد مساحة الصيد المسموح العمل فيها للصيادين الفلسطينيين، وثانياً، إطلاق النار تجاه الصيادين أثناء تواجدهم على متن مراكبهم في عرض البحر، وإيقاع القتلى والجرحى في صفوفهم، ورابعاً، اعتقال وتعذيب المدنيين في عرض البحر، وأخيراً الاستيلاء على مراكب الصيادين والمعدات الموجودة على متنها، وتخريبها لشباك الصيد والمولّدات الكهربائية والإشارات الضوئية.

يتضرر بفعل هذه الانتهاكات العاملون في قطاع الصيد عموماً، وتتراجع مكانة هذا القطاع بتراجع فرص العمل والأغذية التي يوفّرها، فضلاً عن تعطل إمكانية توسيعه ليلبّي احتياجات المجتمع المترافقة مع الزيادة الطبيعية لأعداد السكان. وقد انعكست تلك الانتهاكات سلباً على أعداد العاملين في قطاع الصيد، إذ بلغ عدد الصيادين والعاملين في الحرف المرتبطة بالصيد للعام 2022، بقطاع غزة (5606) عاملاً، من بينهم (3606) صياداً . في حين أشارت إحصائيات سابقة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد العاملين في القطاع ذاته في عام 1997 كان (10,000) عاملاً.

يرصد مركز الميزان لحقوق الإنسان عبر تقرير "بحر غزة ... خطر الاقتراب" أبرز أنماط الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2022، بحق القطاع البحري في قطاع غزة عموماً، والصيادين منهم على وجه الخصوص، التي أسهمت في تقويض قطاع العمل البحري في قطاع غزة وشكلت عائقاً أساسياً وما تزال، أمام استمراره في تأدية أدواره الاقتصادية والغذائية.

ويأتي التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها، والكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها، واضعاً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسئولياتهم القانونية والأخلاقية.

توطئة

تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في المادة (3)، للدول أن تحدد "عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً". كما تمنحها في المادة (56)، الحق باستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تمتد إلى 200 ميلاً بحرياً، حيث أن "للدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية... وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة والمياه والتيارات والرياح."

فلسطينياً، نُظّم الوضع القانوني لشاطئ بحر قطاع غزة من خلال اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أقيمت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، وحُددت مساحة الصيد التي يسمح للصيادين العمل فيها بعمق (20) ميلاً بحرياً على امتداد شاطئ قطاع غزة البالغ حوالي 40 كيلو متراً، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي.

وبالرغم من الظلم الذي وقع بحق الفلسطينيين بموجب هذه الاتفاقيات، إذ خالفت بندوها الحقوق الموكلة للدول كما نصت المواثيق الدولية بهذا الشأن، فإن قوات الاحتلال لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، وقلّصت بتاريخ 1996/3/22، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً فقط، وأتبعت ذلك بحظر عمل الصيادين في مساحة تُقدّر نسبتها بحوالي 85% من مساحة الصيد الواردة في الاتفاقيات، وحصرت مساحة الصيد المسموح للصيادين العمل فيها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية، وأغلقت البحر ومنعت الصيد بشكل كامل في أوقات أخرى.

وترافق كل ذلك مع استهداف قوات الاحتلال للصيادين بالقتل والاعتقال ومصادرة مراكبهم وتخريبها، وذلك بوتيرة منتظمة كشفت عن سياسة تتبعها تلك القوات بحق الصيادين وقطاع الصيد في فلسطين، تهدف إلى تقويض سبل عيشهم، وتمسّ بجملة حقوقهم الإنسانية التي كفلتها جملة المواثيق والأعراف الدولية.

مركز الميزان إذ يرفض أن تكون اتفاقية أوسلو مرجعاً صالحاً لتنظيم العلاقة بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يصرُّ على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسيان لتنظيم العلاقة بين الطرفين. بذلك فإن كل انتهاك يطال قطاع الصيد الفلسطيني، بما فيه تلك الانتهاكات التي نُظِّمت في بنود الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي فرضتها قوات الاحتلال على الفلسطينيين، تشكل تعدٍ على حقوق الإنسان وتتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستلزم تحمل كافة الأطراف الدولية مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، استهداف العاملين الفلسطينيين في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة، وتنوعت تلك الانتهاكات بين إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، وبين تخريب مراكب الصيادين ومعداتهم.

وضح الجدول التالي إجمالي الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين في بحر قطاع غزة خلال العام 2022.

نوع الانتهاك	
إطلاق نار	474
الإصابات	23
المعتقلين	64
حالات التخريب لأدوات الصيد	10

إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، استهداف الصيادين الفلسطينيين بالقتل والإصابة، وذلك عبر ملاحقتهم في عرض البحر، ومحاصرتهم، وإطلاق النيران تجاههم.

وتكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن إطلاق النار تجاه الصيادين وإصابتهم يشكل نمطاً منظّماً يستهدف انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين، وسياسة تهدف إلى تعطيل أعمال الصيد والإستفادة من الموارد البحرية، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.

في ذات السياق، يؤدي استهداف الصيادين بالقتل والإصابة، إلى إفقاد أسرهم المُعيل ومصدر الدخل، كما تتسبب بإقعاد الصيادين عن العمل بشكل دائم أو مؤقت، بالتالي فإن آثار الانتهاك تنسحب على الأسرة بأكملها.

وقد سُجّل خلال العام 2022، إطلاق الزوارق الحربية نيران رشاشاتها تجاه مراكب الصيادين (474) عملية إطلاق نار، وهو الأمر الذي أدى إلى إصابة (23) مواطن بجروح مختلفة.

جدول توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة خلال العام 2022

المحافظة	عدد الحوادث	عدد الإصابات
شمال غزة	251	10
غزة	32	3
دير البلح	3	3
خان يونس	46	0
رفح	142	7
المجموع	**474**	**23**

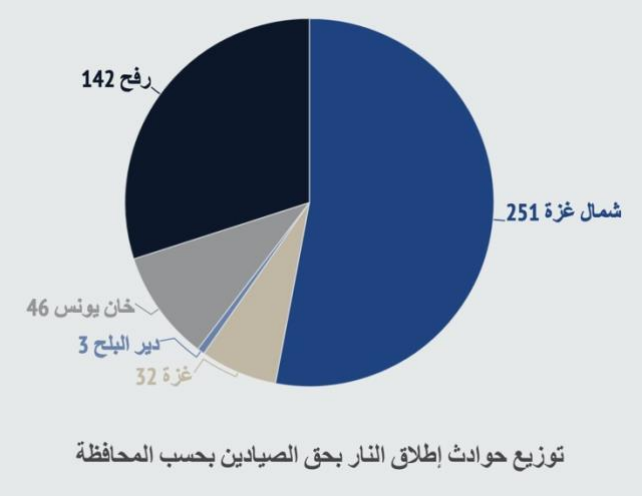

توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة

وحول ما يتعرّض له الصيادون الفلسطينيون من استهداف ممنهج يضع حياتهم تحت دائرة الخطر، أفاد الصياد أحمد محمد محمود الهسي:

"أنا أحمد محمد محمود الهسي، أبلغ من العمر (35 عاماً)، متزوج وأعيش في أسرة مكونة من (5) أفرد، وأقطن في بلدة جباليا بمحافظة شمال غزة، وأعمل صياد بحري منذ عام 2003، عند حوالي الساعة 15:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2022/10/26، أبحرت برفقة شقيقي الصياد محمود الهسي (28 عاماً) والصياد عبدالمالك الهسي (25 عاماً)، والصياد فارس الهسي (43 عاماً) والصياد مهند الهسي (19 عاماً)، من ميناء الصيادين الكائن غرب مدينة غزة، على قارب جر تعود ملكيته لأبناء عمي المرحوم مراد الهسي ... اتجهنا شمالاً، في المناطق الواقعة ما بين المنطقة الواقعة مقابل مخيم الشاطئ غرب محافظة غزة وحتى منطقة الواحة غرب محافظة شمال غزة ، وكنا نعمل على عمق ميل ونصف تقريباً من الشاطئ، وكنا نصطاد الأسماك ونحن نسير بالقارب ذهاباً وإياباً، وعند حوالي الساعة 22:00 من مساء اليوم نفسه، وأثناء تواجدنا مقابل منطقة الواحة غرب محافظة شمال غزة، شاهدت زورقان مطاطيان يتبعان لقوات الاحتلال الإسرائيلي كانا يتجهان نحونا بسرعة عالية، وبعد اقتراب الزورقان منا، رأيت أحد الجنود يجهز نفسه للصعود على متن قاربنا، فأشرت له بيديَ بألا يصعد على القارب، عندها قام بإطلاق عدد من الأعيرة النارية نحوي، فأصبت بعدة أعية اتضح أنها معدنية مغلفة بالمطاط في منطقة الرأس و البطن و الصدر و اليد اليسرى، وشعرت بآلام شديدة في الجزء العلوي من جسمي وأحسست بالدوران وسقطت على ظهر القارب، في هذه الأثناء شاهدت عدد من جنود البحرية يصعدون على متن القارب وأمروا زملائي بخلع ملابسهم والإنبطاح على ظهر القارب وقيدوهم وقيدوني بواسطة مرابط بلاستيكية وهم مشهرون أسلحتهم نحوهم، بعدها اعتدى عدد من الجنود علي بالضرب، ثم عصبوا أعين زملائي الصيادين، ونقلوهم إلى زورق مطاطي، وأنا وقتها كنت أصرخ من شدة الألم وكنت أصرخ على الجنود لكي يسمحوا لي برفع شباك الغزل من مياه البحر، وعندها حضر جندي وتفقد إصاباتي وسمح لي برفع شباك الغزل من المياه، بعد أن فك قيودي، وبعد الانتهاء من رفع الشباك نقلوني إلى الزورق المطاطي، ثم توجه بنا الزورق في عرض البحر شمالاً حتى وصلنا إلى ميناء بحري، وأبلغني أحد الجنود بأننا في ميناء أسدود– وعندما نزلت من الزورق برفقة عدد من الجنود، اقتادوني إلى بركس حديدي داخل الميناء، وحضر طبيب بزي عسكري وتفقد إصاباتي ومن ثم نقلوني إلى مستشفى لا أعرف اسمه، وقام الأطباء بعمل صور أشعة وتحاليل طبية لي، ومكثت في المستشفى حتى ساعات ظهر اليوم التالي الخميس الموافق 2022/10/26، بعدها اقتادوني إلى معبر بيت حانون (ايرز) وأفرج عني عند حوالي الساعة 17:30 من مساء اليوم نفسه، وعندما وصلت للجانب الفلسطيني من المعبر علمت من أفراد الأمن بأن قوات الاحتلال كانت قد أفرجت عن زملائي الصيادين الأربعة ظهر اليوم نفسه، فيما بقي قاربنا ومعدات الصيد محتجزة لدى سلطات الاحتلال ونحن فقدنا مصدر رزقنا الوحيد الذي نعتاش منه.

اعتقال وتعذيب المدنيين في عرض البحر

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الصيادين الفلسطينيين بالاعتقال التعسفي خلال العام 2022، وذلك عبر محاصرة مراكبهم واعتقالهم أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة، ما مثّل انتهاكاً مستمراً للحق في الحرية والأمن الشخصيين.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات بملاحقة المراكب الفلسطينية واعتراض طريقها ومحاصرتها، ومن ثم تعتقل بشكل تعسفي الصيادين المتواجدين على متنها أثناء قيامهم بأعمال الصيد. وتجبر قوات الاحتلال المعتقلين على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر حتى في فصل الشتاء، وتحتجزهم لفترات مختلفة، وتخضعهم للتحقيق المذل، وتمارس بحقهم مختلف أشكال التعذيب الجسدي، وتحط من كرامتهم الإنسانية عبر توجيه الإهانات اللفظية لهم، ما يزيد أمر اعتقال الصيادين سوءاً.

تكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن استمرار أحداث اعتقال الصيادين بشكل منظّم يعبّر عن سياسة تتبناها قوات الاحتلال، تهدف إلى تقييد حرية الصيادين الفلسطينيين وإذلالهم، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.

المحافظة	عدد الحوادث	عدد المعتقلين*	الأطفال منهم
شمال غزة*	5	20	3
غزة	2	6	1
دير البلح	1	4	0
خان يونس	1	2	0
رفح	8	32	4
المجموع	**17**	**64**	**8**

*جدول 1 : * جدول يوضح أعداد أحداث الاعتقال وأعداد المعتقلين وطبيعتهم موزعة حسب محافظة الاعتقال خلال العام 2022*

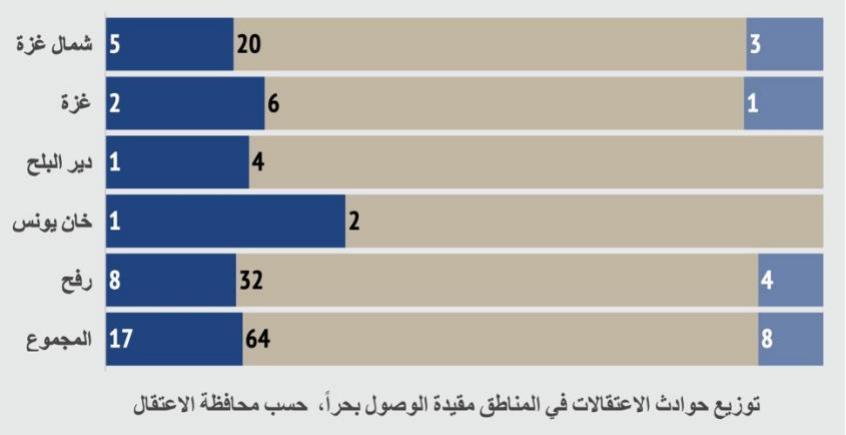

وحول ما يتعرّض له الصيادون الفلسطينيون من اعتقال وتعذيب في عرض البحر، أفاد الصياد : جبر طارق بكر

أنا جبر طارق عبد الرازق بك، أبلغ من العمر (21 عاماً) أعزب وأسكن في حي الرمال غرب مدينة غزة، وأعمل صياد أسماك، عند حوالي الساعة 23:00 من يوم الأحد الموافق 2022/04/24، أبحرت أنا وشقيقي عوض (25 عاماً)، والصياد محمد رجب أبو غانم (24 عاماً)، من ميناء الصيادين الكائن غرب مدينة غزة على حسكة موتور تعود ملكيتها لعائلة أبو غانم، حتى وصلنا قبالة شواطئ مدينة رفح جنوب قطاع غزة، وكانت الساعة عندها 2:00 من فجر اليوم التالي الاثنين الموافق 2022/04/25، وبدأنا في الصيد بواسطة السنانير، وبعد وقت قصير، اتجه نحونا أضواء ثلاثة زوارق وبعد وصولهم اتضح أنهم زوارق تتبع لقوات الاحتلال، حيث طلب منا أحد الجنود من على متن أحد الالزوارق القفز في الماء، فأخبرته بأنني لا أجيد السباحة، عندها أطلق النار نحوي وأصبت في ساقي اليسرى، واتضح أنه عيار معدني مغلف بالمطاط، ثم بدأ يصرخ ويقول يجب عليكم خلع ملابسكم والنزول في الماء، وبالفعل خلعنا ملابسنا وقفزنا في الماء، وأثناء محاولة نزول أخي عوض للماء أطلق أحد الجنود عدد من الأعيرة تجاهه، ما أدى إلى إصابته بعدد من الأعيرة التي اتضح أنها معدنية أيضاً مغلفة بالمطاط، وبعدما نزل للماء، لم يستطع السباحة فسحبه عدد من جنود الاحتلال من يديه اتجاه الزورق و وبعد صعودنا على متن الزوق الإسرائيلي، كبل الجنود أيدينا بواسطة قيود بلاستيكية وعصبوا أعيننا، بعدها تحرك في عرض البحر لحوالي 30 دقيقة، ثم توقف ونقلونا إلى زورق آخر وأثناء نقلنا، استطعت أن أنزع القيود عن يدي، عندها ضربني أحد الجنود بمؤخرة سلاحه على رأسي، وأعاد قيدي ثم اعتدى بالضرب بقدميه وبالبندقية على شقيقي عوض وأبو غانم، وبقينا على ظهر الزورق حتى ساعات الصباح، ثم تحرك لمدة ساعة تقريباً، وبعدما توقف رفعوا الأعصب عن أعيننا ووجدنا أنفسنا في ميناء اسدود وكان على مدخل الميناء عدد كبير من جنود الاحتلال، وبعد تسليمنا للجنود في الميناء، وضعوا أكياس سوداء على رؤوسنا ونقلونا إلى مكان مجهول، وبعد احتجازنا لما يقارب 5 ساعات داخل المكان المجهول حضر أحد الجنود ورفع الأكياس السوداء من رؤوسنا ونقلونا إلى باص وتحرك بنا إلى معبر بيت حانون " إيرز"، وهناك أفرجوا عنا بعد احتجاز القارب والمعدات التي كانت عليه.

الاستيلاء على المراكب وتخريب معدات الصيد

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، انتهاك الحق في حماية الممتلكات الخاصة للصيادين الفلسطينيين، أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة. فقد استمرت عمليات الاستيلاء على مراكب الصيادين الفلسطينيين وتخريب معدات الصيد بشكل منظم.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية، ومحاصرتها ومصادرتها من أصحابها. وبالتالي إفقاد أصحابها مصدر الرزق الوحيد لديهم. كذلك تعمد تلك الزوارق إلى تخريب معدات الصيد الخاصة بالصيادين: من شباك الصيد والمولّدات الكهربائية والإشارات الضوئية والمجداف.

تأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات قطاع غزة فيما يخص المعدات البحرية وكذلك المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعذّر على الصيادين توفير معدات جديدة نظراً؛ لشحّها وارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادون الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم الوحيد، وتعطيلهم قسرياً عن العمل وإفقارهم.

وقد وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (16) حوادث، أسفرت عن الاستيلاء على (23) مراكب فلسطينية كما وثق المركز وقوع (10) حوادث تخريب لمراكب أو معدات صيد.

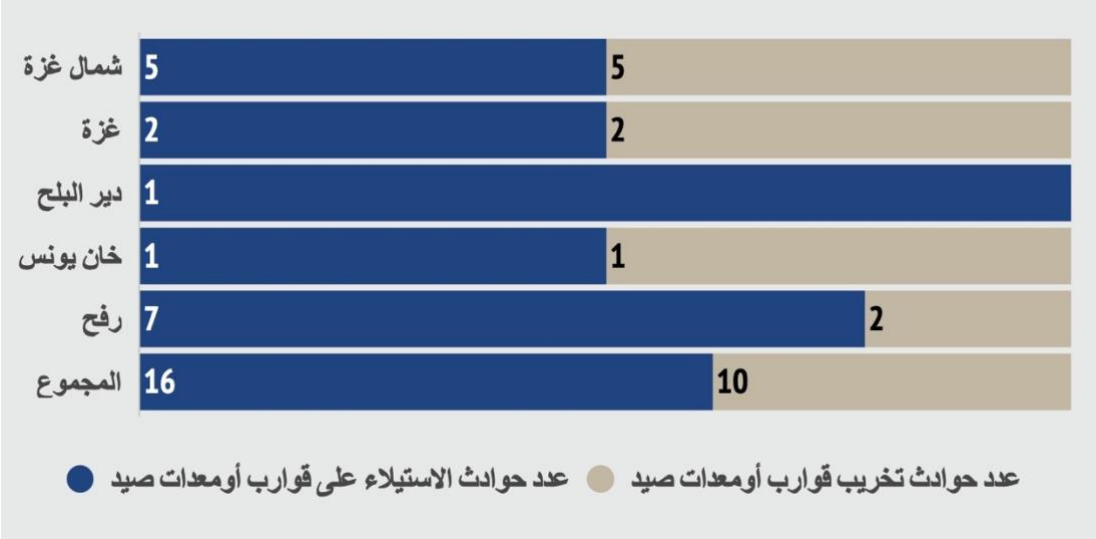

وحول ما يتعرّض له الصيادون الفلسطينيون من استهداف ممنهج لمراكبهم والمعدات الموجودة على متنها، أفاد الصياد : صالح محمد أبو ريالة

أنا صالح محمد إبراهيم أبو ريالة، أبلغ من العمر (53 عاماً) متزوج وأسكن في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة وأعيش في أسرة مكونة من 6 أفراد وأعمل في مهنة الصيد منذ حوالي 40 عاماً، عند حوالي الساعة 8:00 من صباح يوم الإثنين الموافق 2022/11/7، توجهت أنا وأحد أبنائي من ميناء الصيادين غرب محافظة غزة لوضع عدد من قوارب الإنارة التي نجرها في عرض البحر، ووضعناهم على بعد ميل ونصف من شاطئ بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، لحجز مكان للعمل مساءً، ثم عدنا إلى ميناء الصيادين لتجهيز الشباك والمعدات وعند حوالي الساعة 15:15 من مساء اليوم نفسه توجهنا إلى مكان قوارب الإنارة، فتفاجأت بأن قواربنا قد تعرضت لعملية إطلاق نار، ولحقت أضرار في 9 كشافات وفي هيكل القارب بالإضافة إلى أن أضراراً لحقت في القوارب الأخرى التي وضعناها والتي تعود لزملائنا في العمل وبعد الاستفسار عما حدث لقواربنا من الزملاء الذين كانوا متواجدين في محيط منطقة القوارب أخبروني بأن زوارق الاحتلال الإسرائيلية في صباح اليوم نفسه قامت بعملية إطلاق نار في المكان، مما دفعني أنا وأبنائي إلى سحب القوارب والعودة إلى ميناء الصيادين لأننا من دون قارب الإنارة لا يمكننا العمل داخل البحر وخاصة في ساعات المساء، وهذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها استهداف معداتنا ما يجعلنا بدون عمل لمدة طويلة، ولا نستطيع تلبية احتياجات أسرنا.

الخاتمة

يَخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ طالت هذه الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة.

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين.

وإذ يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمّل تلك القوات المسئولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها مُلزمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي يقرّها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها قوة احتلال.

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270

تليفاكس: 7/ 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا– شرق مفترق الترانس – عمارة العيلة الطابق الأول،

ص.ب : 2714

تليفاكس: 4/ 2484555-8(0)-970+ :

مكتب رفـــح:

شارع عثمان بن عفان– عمارة قشطة – الطابق الأول

تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

الصفحة الالكترونية:

www.mezan.org

لتقديم الشكاوى والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الالكتروني واختيار أيقونة الشكاوى والاقتراحات

www.mezan.org

©حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان

2023